E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2016/WG.1/Report
10 June 2016
ORIGINAL: ARABIC

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقرير

# المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016
# عمّان، 29-30 أيار/مايو 2016

16-00157

## مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهما من أعضاء آلية التنسيق الإقليمي، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 في عمّان، يومي 29 و30 أيار/مايو 2016.

2- يشكّل المنتدى منبراً إقليمياً رفيع المستوى للحوار والتنسيق حول آليات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2015 بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وفي هذا الإطار، كانت الإسكوا قد اعتمدت في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014) القرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الذي تطلب فيه إلى الأمانة التنفيذية عقد المنتدى العربي حول التنمية المستدامة بشكل دوري بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية بالتنمية المستدامة للإعداد لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في إطلاق شراكات إقليمية للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وأوصت اللجنة التنفيذية للإسكوا في قرارها 322 الصادر عن اجتماعها الثاني (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015)، بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وطلبت من الأمانة التنفيذية عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ورصد التقدّم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقارير إقليمية، وكذلك مساعدة دول المنطقة في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية، ودعم النُظُم الإحصائية، والقيام بعمليات المتابعة على المستوى الإقليمي.

3- ويبني المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 على النجاح الذي حققته دورتا المنتدى السابقتان، اللتان عُقدتا في عمّان في عام 2014 وفي المنامة في عام 2015، وعلى الدور القيادي للإسكوا وشركائها في تعزيز الحوار الإقليمي وبناء التوافق في الآراء في مرحلة الإعداد العربي لخطة التنمية المستدامة لما بعد 2015.

4- وركّز المنتدى لهذا العام على القضايا الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز فهم أهمية التكامل والترابط بين العناصر الأربعة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحديد أولويات الدول العربية واعتماد نُهُج متكاملة للتنمية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراض؛

(ب) استعراض عملية تنفيذ ومتابعة ومراجعة الخطة الجديدة على المستوى الوطني وتحديد الأولويات ومعوقات التنفيذ والرصد وكيفية مواجهتها؛

(ج) تأكيد أهمية اتساق وتكامل البعد الإقليمي مع عملية التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني للإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) عرض التحديات والفرص في تنفيذ ومتابعة الخطة الجديدة، والجوانب التنظيمية والمهام المقبلة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، وسُبل تعزيز دوره باعتباره مكوناً أساسياً من مكوّنات الإطار المؤسسي الإقليمي للمتابعة والاستعراض.

5- ولأن المنطقة العربية تمر بأوضاع بالغة الصعوبة تقتضي بذل جهود استثنائية للتعامل معها، طرح المنتدون السؤال الرئيسي: كيف نحقق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ظروف الاحتلال والحروب والنزاعات واللجوء والنزوح القسري وتدمير الموارد الطبيعية والمنشآت والاقتصاد والمجتمع والقيم؟ وبعد المناقشة اقترحوا أن يُعكس السؤال إلى الصيغة الإيجابية: هل يمكن مواجهة النزاعات والحروب والاحتلال وندرة الموارد وعدم كفاءة الإدارة إلا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟ وعلى هذا الأساس اعتبر المنتدون أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأداة الكفيلة بتغيير ذلك الواقع.

6- وبينت العروض التي قُدمت في المنتدى، وكذلك المعطيات المتوفرة من المراسلات مع الدول الأعضاء تحضيراً للمنتدى، أن معظم الدول العربية أبدى تجاوباً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأشكال مختلفة، وساهم بفعالية في مسارات التحضير التي أفضت إلى اعتماد هذه الخطة، وذلك في إطار الدور النشيط الذي قامت به المجموعة العربية في مجموعة العمل المفتوحة لخطة ما بعد 2015، أو من خلال آليات جامعة الدول العربية، ومشاورات المجتمع المدني الإقليمية، وصولاً إلى عقد دورتين للمنتدى العربي للتنمية المستدامة في عام 2014 في عمّان وفي عام 2015 في البحرين. وقد رحبت القمة العربية في قرارها رقم (631) بكافة هذه الجهود وطلبت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مواصلة التعاون مع كافة الشركاء بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لدعم جهود الدول العربية لتنفيذ الخطة بحلول عام 2030.

7- ولا تزال غالبية الدول العربية تبحث في صيغ الأطر المؤسسية لتكييف واعتماد الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، التي تجسد الملكية الوطنية والقيادة الوطنية وتحقق النتائج المثلى لجهة ضمان الشمولية والتنسيق والتكامل، وجعل هذه الأطر قريبة من مراكز القرار ومرتبطة بآليات وهياكل التخطيط الوطني. ويصح ذلك أيضاً على آليات الاستعراض والمتابعة التي لا تزال قيد البحث، وهذا أمر طبيعي لأن سريان خطة التنمية المستدامة بدأ منذ وقت قصير (بداية عام 2016)، ومن غير الواقعي توقع رصد التقدم الكمي في تحقيق الأهداف والغايات، لا سيما وأن قائمة المؤشرات نفسها لم تصبح نهائية بعد. وتدرك الدول العربية أهمية تعزيز قدرات المؤسسات الإحصائية وتطوير شمولية ونوعية البيانات وطرق تجميعها ونشرها. وقد تطوعت دولتان عربيتان هما مصر والمغرب لتكونا من ضمن المجموعة الأولى من الدول التي سوف تقدم تقارير متابعة وطنية طوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016.

8- وخَلص المشاركون في المنتدى إلى عدد من الرسائل لرفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 11 إلى 20 تموز/يوليو 2016 تحت شعار "ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد". كما ستُرفَع نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 إلى الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا التي ستعقد في أيلول/سبتمبر 2016. وقد صيغت الرسائل من منظور المنطقة العربية، بموازاة المسارات الجارية في المناطق الأخرى، وكمساهمة إقليمية في صياغة المسارات العالمية.

9- وشملت الرسائل التي قرر المشاركون في المنتدى توجيهها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الجوانب التالية:

(أ) الأطر والمسارات العالمية من منظور المنطقة العربية؛
(ب) التعاون والتكامل بين الدول والشركاء في المنطقة العربية؛
(ج) التنفيذ والمتابعة والمراجعة على المستوى الوطني؛
(د) المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

# أولاً- الرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

## الأطر والمسارات العالمية من منظور المنطقة العربية

1- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية والوفاء بمتطلبات الخطة التحويلية تغييراً في سُبل تناول المسائل المتصلة بالتنمية، وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك على المستويين الفردي والمجتمعي، وفي الخيارات والسياسات. وهذا التغيير يشكل تحدياً غير سهل، ولكن تلتزم الدول العربية التزاماً فعلياً بمكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبتنفيذها.

2- إن خطة التنمية المستدامة متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، ولا يمكن إهمال أي جزء من مكوّناتها الأربعة، لا سيما ما جاء في الديباجة والإعلان، ويجب ضمان الاتساق بين كل مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ويؤكد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 على ما جاء في الإعلان من تلازم ثلاثة تحديات كونية متساوية الأهمية ويجب التعامل معها بتوازن وفعالية وهي السلم والأمن، والفقر واللامساواة، والتدهور البيئي وتغيّر المناخ ومخاطر الكوارث. كما يؤكد أهمية مفهوم العدالة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

3- تشكل حقوق الإنسان أساس خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأساس الالتزام بوضع خطط إنمائية لا تستثني أحداً. ويشمل الالتزام بمرجعية حقوق الإنسان كل الأطراف المعنية بالتنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الحكومات. وسوف يكون لهذا الالتزام أثر مباشر على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عند دراسة الخيارات والمفاضلة بين المنفعة والحق في وضع السياسات، الأمر الذي يتطلب ابتكار حلول وصياغة سياسات غير تقليدية، ولحظ المدى الزمني المتوسط والبعيد في تقييم الجدوى والنتائج.

4- الحق في التنمية هو من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في خطة عام 2030، ويشمل حقوق الأفراد والجماعات والشعوب والبلدان، وهذا أمر هام جداً، خصوصاً لجهة حق تقرير المصير، والحق في السيادة على الموارد الطبيعية، والحق في اختيار مسارات التطور الوطنية بحُرية ورفض العقوبات الاقتصادية الأحادية وغيرها التي تتسبب في إعاقة التنمية. والحق في التنمية وفق هذه الصياغة التي تعود الى عام 1986، بالغ الأهمية من منظور المنطقة العربية ومن منظور الدول النامية ويجب أن يحظى بالمكانة التي يستحق.

5- يتطلب النجاح في تنفيذ خطة عام 2030 توحيد جهود كل الأطراف المعنية بالتنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء شراكة دولية تقوم على الاحترام والندية والالتزام بمنظومة الحقوق وتوجهات الخطة العالمية ومرجعيتها. ويؤكد المنتدى على محورية الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبارها مكوناً رئيسياً لمفهوم التنمية والعمل التنموي.

6- يشكل البعدان الثقافي والسياسي مكونين رئيسيين في العملية التنموية وفي أية استراتيجية تنموية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن المهم جداً عدم إغفال هذين البعدين في العالم المعاصر وفي المنطقة العربية تحديداً، نظراً إلى ما تعانيه من مشاكل معقدة مرتبطة بهما، وإلى ما تختزنه، كما باقي مناطق العالم، من ثقافات غنية وتراث هائل لا يمكن تجاهله، بل يجب البناء عليه في صناعة مستقبل أفضل للبلدان العربية وشعوبها وللعالم.

7- يجب عدم إغفال التحديات الهيكلية، الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية وغيرها، التي تولد اللامساواة وتؤثر في خيارات البلدان لا في مستوى أدائها فقط. ولا بد من تعاون جميع الأطراف التنموية الشريكة وطنياً، الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل حماية حيِّز السياسات الوطني الذي يتعرض لضغوط من العولمة والذي يعتبر توفره شرطاً ضرورياً لتحقيق الحق في التنمية ونجاح استراتيجية التنمية الوطنية، بالتلازم مع التزام دولي باحترام سيادة الدول وتقديم المعونة التنموية.

8- تكون الخطط العالمية كونية حقاً بمقدار ما تعكس القضايا الجوهرية التي تؤثر في مختلف مناطق العالم وبلدانه وتعبر عن قضاياها الأساسية. ولا بد أن تستجيب الترجمات العملية للخطة العالمية في أي منطقة للأولويات الإقليمية والوطنية وللقضايا التي تعاني منها وهي في الحالة العربية الاحتلال والحروب والنزاعات وما ينتج عنها، دون إغفال قضايا الفقر واللامساواة والمسائل السكانية والتدهور البيئي والتغيّر المناخي وغيرها، وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

**التعاون والتكامل بين الدول والشركاء في المنطقة العربية**

9- تعاني المنطقة العربية من أزمات حادة بالغة الصعوبة بسبب الحروب والنزاعات على اختلافها، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى، ما أدى إلى تدمير مادي واقتصادي واجتماعي وقيمي، وتفكك سياسي في دول عدة، ولجوء ونزوح قسري وهجرة ومشكلات إنسانية طالت دول المنطقة والأقاليم المجاورة. وينبغي إيلاء هذه الأزمات أهمية قصوى في التدخلات الإنسانية والتنموية، مع ضرورة التركيز على الاحتياجات الخاصة بالمرأة في ظل النزاعات المسلحة، والالتزام بمبدأ الشراكة الإقليمية والدولية بشكل فعلي في معالجتها.

10- الإجماع على ضرورة دعم أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من الاحتلال والحروب والنزاعات والكوارث، وهذه تمثل حوالي نصف الدول العربية. ولا يمكن أن تحقق المنطقة تقدماً في مسار التنمية حين لا يزال نصفها يرزح تحت وطأة النزاعات التي تعيق التحاقه بالمسيرة الإنمائية. ومن الضروري إنجاز خرق تنموي نوعي في أقل البلدان نمواً للدفع بالتنمية في المنطقة العربية، وذلك بوقف النزاعات والحروب وإزالة الاحتلال ورفع العقوبات الاقتصادية الأحادية.

11- يُعتبر الهدف 16 محورياً بالنسبة إلى المنطقة العربية، فهو يتعلق بالأمن والسلم والحوكمة الرشيدة (بما فيها مكافحة الفساد وتحديث الإدارة وتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات). فلا أمن ولا سلم دون حوكمة رشيدة والعكس صحيح. ويقع ضمان حقوق الإنسان وتحقيق الحوكمة الرشيدة ومراعاة الترابط بين السلم والأمن والتنمية

المستدامة، في صلب العملية التحويلية في المنطقة. ولا يجب إغفال البُعد الدولي في قضايا الحوكمة، لا سيما تحسين تمثيل الدول النامية في الهياكل العالمية، وكذلك وقف تدفق السلاح والتدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة.

12- يحتل البعد السكاني أهمية كبيرة في المنطقة العربية حيث تشهد معظم البلدان تحولات ديمغرافية كبيرة تتجلى من جهة في حركات سكانية غير مسبوقة كالهجرة الداخلية والخارجية والنزوح واللجوء، وما يسبّبه ذلك من آثار سلبية على حياة المهاجرين والنازحين واللاجئين، ومن جهة أخرى في التغيرات الطبيعية التي شهدتها التركيبة السكانية، بما في ذلك معدلات إنجاب عالية. وأبرزت هذه الديناميات ضرورة إيجاد مقاربة مختلفة لتلبية الاحتياجات التنموية للشباب الذين يشكلون أكبر نسبة من السكان في بلدان عربية عدة، واحتياجات فئات سكانية أخرى ركزت عليها أيضاً خطة عام 2030 ومنها الأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات السكانية الهشة.

13- تشكل قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى الأولويات الملحة في المنطقة العربية حيث الفجوة بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، وتسجل اتجاهات متناقضة في بعض المؤشرات. فالتحسن في نسب المشاركة وفي التطوير التشريعي ومؤشرات التعليم والصحة، يقابله ركود أو تراجع في مجال التشغيل. كما أن تفشي ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات يؤثر سلباً على مكانة المرأة ويدل على تراجع في الممارسات الاجتماعية والثقافية يثير القلق. واعتبر المنتدى أن سد الفجوة بين الجنسين في مختلف المجالات وتمكين المرأة هو من معايير النجاح في تحقيق تنمية مستدامة لا تستثني أحداً.

14- يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إشراك المرأة بشكل حقيقي وفعال. من هنا أهمية رصد دور المرأة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتوضيح دورها كشريكة وأيضاً كمتضرّرة، والاعتراف بهذا الدور وانعكاسه في السياسات الحكومية. كما ينبغي التركيز على الاحتياجات الخاصة بالمرأة في ظل النزاعات المسلحة.

15- الحرص على أن يكون رفاه الإنسان وازدهاره هو الغاية الرئيسية من النمو الاقتصادي، وذلك بالربط بين النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، وتوفير شروط العمل اللائق، وتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية بحيث تشمل كل المناطق والقطاعات، وزيادة الإنتاجية، والحفاظ على البيئة. ويُعتبر القضاء على البطالة وتوفير التشغيل والحماية الاجتماعية والصحة من الأولويات في المنطقة العربية لأن بطالة الشباب وخاصة الشابات فيها تسجل أعلى نسبة في العالم.

16- اعتبار تحسين نوعية التعليم على مختلف المستويات، وتقوية البحث العلمي والتقانة وتشجيع الابتكار من الأولويات التنموية الكبرى في المنطقة، ليس فقط لتعزيز رأس المال البشري، بل أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

17- مراعاة البعد البيئي في التخطيط التنموي وفهم الروابط بين الأهداف المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية وتغيّر المناخ والأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. ونظراً للتحديات التي تشهدها بلدان المنطقة والطابع الإقليمي والعابر للحدود لهذه القضايا،

ولا سيما استدامة المياه والطاقة والزراعة والأمن الغذائي، لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي لإيجاد حلول وسياسات تضمن استدامة الموارد والعيش الكريم للجميع. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار نتائج الجمعيّة العامة للبيئة في دورتها الثانية التي انعقدت تحت شعار "إنجاز البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030" (نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016).

18- تستوجب العلاقة الوطيدة بين الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة، تفعيل خارطة الطريق العربية حول تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث من خلال تبني أطر أو استراتيجيات وطنية لإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود، وذلك لخفض المخاطر الحالية وتفادي المخاطر الجديدة وضمان الاستدامة. ويتطلب ذلك إيجاد آليات مناسبة للتنسيق والتمويل.

19- ينبغي تمويل التنمية من مصادر متنوعة وطنية وإقليمية ودولية. وفي ضوء الاتجاهات الدولية، خاصة التراجع الملحوظ في تمويل التنمية، لا بدّ من إيجاد سُبل جديدة لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030.

20- من المهم زيادة التمويل من داخل المنطقة وإيجاد آلية تمويل إقليمية (كصندوق أو مصرف عربي لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة) دون إعفاء المجتمع الدولي من تحمل مسؤولياته، لا سيما في المجالات التي يقوم فيها المجتمع الدولي بدور أكبر أو يتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور مشاكل مثل تغيّر المناخ، والآثار السلبية الناجمة عن آليات التجارة العالمية، وتفشي الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء.

21- لا بد من قيام شراكة حقيقية بين الشركاء الثلاثة في التنمية، الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على المستويين الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، تشكل مبادرة جامعة الدول العربية بعنوان "العقد العربي للمجتمع المدني"، فرصة جيدة من أجل تطوير هذه الشراكة وتفعيل آلياتها وهياكلها، وتوسيعها لتضم القطاع الخاص وتفعل دوره كشريك فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وطنياً وإقليمياً.

## التنفيذ والمتابعة والمراجعة على المستوى الوطني

22- تكتسب السنتان 2016 و2017 أهمية خاصة في التأسيس لانطلاقة قوية في تكييف خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني وتنفيذها، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- الشروع في استيعاب الخطة العالمية بمكوناتها كافة؛
- البدء بإقامة الأطر المؤسسية التي تتولى قيادة المسار التنموي؛
- تحديد كيفية التعامل مع الخطة وما تتضمنه من أهداف وغايات، وتكييفها مع الخصائص والأولويات الوطنية والإقليمية؛
- البدء في تطوير القدرات الوطنية؛
- الشروع في بناء التوافق على آليات الاستعراض والمتابعة؛

- تحديد أدوار مختلف الشركاء، لا سيما مسؤولية المنظمات الإقليمية والمنظومة الإقليمية للأمم المتحدة، وإيجاد آليات لضمان الاستفادة من الخبرات في المجالات المختلفة، مع الحفاظ على الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة.

23- لا توجد صيغة واحدة للإطار المؤسسي الذي يجب على كل دولة أن تضعه لإدارة عملية التكييف والتخطيط والمتابعة والتنفيذ وفق الإطار العام الذي توفره خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزامات الدول تجاه مبادئها وغاياتها. فلكل دولة أن تجد الصيغة المؤسسية التي تراها متلائمة مع الطابع التكاملي للخطة، وتوفر آليات فعالة للتنسيق والتكامل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والشركاء داخل وخارج البلاد، على أن تكون هذه الآليات قريبة من مراكز صنع القرار وتسهّل اتخاذه ضمن المهل الزمنية الملائمة.

24- ينبغي أن يسمح الإطار المؤسسي الوطني بمشاركة جميع القوى الفاعلة المعنية، أي المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز البحوث وبيوت الخبرة وغيرها، وباستخدام الموارد المؤسسية أو البشرية أو المادية أو الطبيعية على نحو فعال في إدارة عملية التنمية ووقف هدر هذه الموارد. والشراكة مبدأ أساسي من مبادئ خطة التنمية المستدامة
لا يجوز إغفاله، خصوصاً وأن تنفيذ الخطط الوطنية في هذا الإطار العالمي الجديد يتجاوز بطبيعته قدرة الحكومات على التنفيذ بمفردها.

25- ينبغي زيادة كفاءة الموارد المالية الوطنية وتعزيز الشراكات من أجل تمويل التنمية وتطوير آليات التخطيط والإدارة وربطها بالموازنات العامة وبأنماط الاستهلاك والإنتاج في كل بلد.

26- التأكيد على الملكية الوطنية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبالتالي ضرورة توفر الإرادة السياسية من جهة، والخبرات المعرفية والتقنية والشراكات من جهة أخرى، لضمان التناسب بين التخطيط وتخصيص الموارد والتنفيذ، ووضع خطط واستراتيجيات ذات نوعية جيدة ومصداقية عالية يتبناها كل الأطراف المعنيين وتحظى بفرص النجاح.

27- تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات البرلمانات الوطنية لتمكينها من القيام بدورها التشريعي والرقابي بفعالية والوصول إلى المعلومات من أجل تعزيز اتساق السياسات وضمان شفافية العمل الحكومي. ويتطلب ذلك نقلة نوعية في العمل البرلماني وشراكة فعالة في كل مراحل التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

28- تأكيد أهمية مراعاة المستوى المحلي في تنفيذ خطة عام 2030 وإدراك التفاوت بين المناطق داخل البلد الواحد، حيث إن تحقيق تحسن في المتوسطات الوطنية لا يعني بالضرورة شمول الجميع دون استثناء الفئات أو المناطق الأكثر حاجة. وتأكيداً على الطابع الشامل والإدماجي للخطة، يجب أن يقاس التقدم المحرز على مستوى الفئات السكانية الاجتماعية والمناطق الأكثر ضعفاً وفقراً وتهميشاً.

29- تأكيد أهمية المتابعة والاستعراض إلى جانب المبادئ والأهداف ووسائل التنفيذ التي التزمت بها الدول الأعضاء. ففي المرحلة الأولى يكون التركيز على تهيئة الإطار المؤسسي وآليات التنسيق والتخطيط على المستوى الوطني، ثم على الدمج أو المواءمة مع الخطط الوطنية والمحلية. ويتم في هذه المرحلة أيضاً وضع أسس الشراكة وآليات إشراك كل الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية بما فيها البرلمانات. كما يستوجب الطابع المركب والمتكامل لأهداف وغايات التنمية المستدامة زيادة التوعية على كل المستويات وبناء قدرات الجهات المعنية وإيجاد آليات التمويل المناسبة.

30- تأكيد أهمية توفير البيانات على المستويين الوطني والإقليمي والوصول إليها وما يتطلبه ذلك من تطوير لقدرات الإدارات الإحصائية في الدول العربية.

31- يُستحسن أن تشمل الأطر الوطنية للمتابعة والاستعراض آليات للتقييم الدقيق والمستقلّ والشفّاف للسياسات والبرامج وذلك لقياس الأثر والنتائج وتحليل التقدم والاتجاهات وتحديد المعوقات وتسريع التنفيذ.

32- تأكيد ضرورة انخراط البلدان العربية في المسارات العالمية المعنية بالمتابعة والاستعراض والإشادة بمبادرة مصر والمغرب بأن تكونا ضمن المجموعة الأولى من الدول التي ستعد وتقدم استعراضات طوعية وطنية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2016.

33- تأكيد أهمية بناء قدرات الدول وتوفير الدعم الفني لها، على أن تتولى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشركاء التنمية في المنطقة توفير مناخ داعم، لا للحكومات وحسب، بل أيضاً لجميع المجموعات المعنية، ومن ضمنها البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني بما فيها النقابات والروابط المهنية وهيئات أصحاب الأعمال والصحافيون والمهنيون، والقطاع الخاص، والجامعات، وبيوت الخبرة.

**المنتدى العربي للتنمية المستدامة**

34- تأكيد أهمية الانعقاد الدوري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة بصيغة تشاركية تجمع بين الحكومات والمنظمات الأهلية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية والبرلمانات، وذلك لضمان تكامل الأدوار والتفاعل والتعاون بين كل الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

35- ينبغي الإعداد للمنتدى العربي للتنمية المستدامة من خلال إجراء مسح شامل لكل النشاطات الإنمائية التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية المعنية والمجالس الوزارية لجامعة الدول العربية لتكون نتائجها مدخلات رئيسية في المنتدى بما يساعد على نشر المعرفة وتعزيز فرص التكامل والتنسيق.

36- يشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة مساحة لمناقشة القضايا العابرة للحدود، من منظور عابر للقطاعات، وعابر للمجموعات الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وهذه ميزة ينبغي تعزيزها.

37- المنتدى هو مكان مناسب للاطلاع على التقارير الوطنية الطوعية قبل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، إذا ما رغبت الدول في ذلك، من أجل تبادل الخبرات والتجارب الوطنية والدروس المستفادة.

38- يشكل المنتدى منبراً إقليمياً للدول العربية لبحث الصيغ والأطر وآليات المتابعة والاستعراض لخطة التنمية المستدامة يبني على المبادرات والهياكل الإقليمية القائمة. وهو المكان المناسب للاطلاع على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وقممها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسكانية وغيرها، ولعرض التقارير الإقليمية وبناء توافق حول مواضيعها، ومنها: التقارير الإقليمية القطاعية حول مواضيع عابرة للحدود مثل المياه، والأمن الغذائي، والهجرة الدولية، وغيرها؛ والتقارير الشاملة مثل التقرير العربي للتنمية المستدامة.

39- يُستحسن مراعاة أولويّات المنطقة في جدول أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك، لضمان التوازن الذي يسمح بتوافق المنطقة العربية مع جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وبالتكامل مع المسارات الإقليمية الأخرى.

40- تأكيد أهمية جهوزية منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية في إطار من الشراكة والتنسيق والتعاون، لتقديم الدعم الفني أو المادي لأعمال المنتدى وحسن تنظيمه بشكل دوري، والمساهمة في نقل صوت المنطقة إلى المنتديات الدولية.

41- تأكيد ضرورة إيجاد آليات للتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والجهات الفاعلة في التنمية في المنطقة، لضمان مساهمة فعالة في تطوير القدرات من خلال إعداد أدلة وأدوات معرفية تتماشى وخصائص المنطقة العربية، وتوفير الدعم المؤسسي ودعم السياسات وتيسير الشراكات ودعم القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة.

## ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

10- تضمن المنتدى، بالإضافة إلى جلستَي الافتتاح والاختتام، أربع جلسات للعرض والمناقشة تناولت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى: عرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
الجلسة الثانية: من الالتزام إلى العمل على الصعيد الوطني؛
الجلسة الثالثة: تحديد الأولويّات والتعامل مع التحدّيات الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
الجلسة الرابعة: المضي قدماً: العمل معاً لتحقيق تنمية مستدامة لا تستثني أحداً.

## الجلسة الافتتاحية

11- تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، والسيدة هيفاء أبو غزالة، مساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور عماد نجيب فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن.

12- ركزت الدكتورة ريما خلف على الطابع التحويلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واعتبرته شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستدامة. وشددت على ضرورة التواؤم بين الأجندة العالمية والتحديات التي تواجهها المنطقة وأولوياتها، لا سيما الترابط القوي بين السلام والفقر واللامساواة والتدهور البيئي عالمياً وفي المنطقة العربية التي تعاني بشدة من الاحتلال والحروب والنزاعات، وما ينتج عنها من لجوء ونزوح وقتل وتدمير للثروات والفرص. وأكدت أهمية الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمية الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة، ومع القطاع الخاص، ومسؤولية الأمم المتحدة والإسكوا في تشجيع إنشاء مساحات الحوار وتفعيل ما هو قائم منها.

13- وتطرقت السيدة هيفاء أبو غزالة إلى مسار التحضيرات العربية للخطة العالمية في السنوات السابقة، لا سيما الأنشطة التي نظمتها أو شاركت فيها جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ومستويات أخرى، وإلى الإنجازات المتفاوتة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ناقشوا في اجتماعهم الذي انعقد في القاهرة في نيسان/أبريل 2016، المكوِّن الاجتماعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتخذوا قراراً بإطلاق العقد العربي للمجتمع المدني، الذي ترى فيه جامعة الدول العربية فرصة من أجل دفع الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات العربية إلى مستوى أعلى.

14- وأكد الدكتور عماد فاخوري أهمية المنتدى العربي للتنمية المستدامة في مواكبة المنطقة العربية للمرحلة التنموية العالمية الجديدة التي تبني على ما تمّ إنجازه دولياً وإقليمياً ووطنياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشار إلى أن ذلك يتطلب وضع خارطة طريق عربية لعملية التنفيذ تستند الى الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والأولويّات والتحدّيات الإقليمية والوطنية. ورأى أن فرص التعاون بين البلدان العربية تنبع من الإيمان بمبدأ المشاركة الفاعلة ما بين الحكومات والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. وركز على أهمية الرصد والتقييم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## الجلسة الأولى: عرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030

15- كان الهدف من هذه الجلسة عرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بسياقها ومكوناتها بشكل عام، ثم عرض تجارب وطنية من المغرب والسودان، ونموذجين عن الترابط بين مكونات الخطة، الأول عن الترابط بين الفقر والنمو والتشغيل، والثاني عن المكوِّن البيئي.

16- ترأس الجلسة السيد أحمد القطارنة، أمين عام وزارة البيئة في الأردن. وتحدث فيها كل من السيدة رُلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا؛ والسيد مصطفى عبدلّي من المفوضّية السامية للتخطيط في المغرب؛ والسيد عباس كورينا محمد العوض، أمين عام المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في وزارة شؤون رئاسة الجمهورية في السودان؛ والسيد خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم الفقر وسياسات التنمية في الإسكوا؛ والسيدة ميلاني هتشنسن، منسقة التنمية الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا.

17- قدمت السيدة رولا مجدلاني العرض الرئيسي حول المسارات التي أدت إلى الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واستعرضت مكوناتها الأربعة (الإعلان، والأهداف، ووسائل التنفيذ، والمتابعة والاستعراض)، مشدِّدة على وحدة هذه المكونات وعدم جواز إغفال أيّ منها وعلى الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. ثم عرضت أبرز التحديات التي تواجه مسار التنمية المستدامة في العالم العربي وأكدت على دور الإسكوا في دعم هذا المسار.

18- وعرض السيد مصطفى عبدلي تجربة المغرب في هذا المجال، فتحدث عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة المغربية أثناء تحضير تقريرها الطوعي الذي سيقدم هذه السنة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وشرح العملية التشاورية التي اتبعها المغرب لوضع منهجية التعامل مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقضي هذه المنهجية بتجميع الأهداف والغايات وفق المجالات الخمسة التي تضمنتها ديباجة الخطة، أي الإنسان والكوكب والازدهار والسلم والشراكة، وإعادة توزيع الأهداف والغايات من منظور القيم الرئيسية للخطة. وأضاف أن المغرب قام بمسح كل السياسات القطاعية التي يعتمدها ومطابقتها مع محاور خطة عام 2030، وذلك تحضيراً للمرحلة التالية من إدماج الخطة في التخطيط الوطني.

19- وتحدث السيد عباس كورينا محمد العوض عن التجربة السودانية فقال إن السودان يعتبر خطة عام 2030 والخطة الأفريقية المشتركة لعام 2063 بمثابة إطارين مرجعيين للسياسات التنموية. وبناء عليه، اتبع السودان آليات التخطيط الوطني المعمول بها مع تحقيق المواءمة بين خطة التنمية الوطنية السودانية وهذين الإطارين، وعرض المبادئ الناظمة لتحديد الأولويات الوطنية، كما أوضح أن السودان اتخذ خطوات عملية لتشكيل اللجان والأطر المؤسسية الوطنية التي ستتابع عمل خطة التنمية المستدامة وطنياً على كل المستويات.

20- وقدم السيد خالد أبو إسماعيل مثالاً عملياً على الترابط بين مكافحة الفقر والنمو الاقتصادي والتشغيل في المنطقة العربية، موضحاً الدورة الحميدة التي تنتج عن لحظ هذا الترابط وملاءمته للتحديات الرئيسية في المنطقة العربية التي تعاني من معدلات بطالة عالية وضعف المشاركة الاقتصادية وتردّي شروط العمل اللائق، لا سيما وأن معدلات الفقر لم تتراجع خلال العقدين الأخيرين في معظم الدول العربية. وبيَّن السيد أبو إسماعيل أن متوسط نسبة الفقر (الخط الأدنى) في المنطقة يبلغ حوالي 20 في المائة، والبطالة تسجل أعلى النسب في العالم تبلغ 12 في المائة وتصل إلى 40 في المائة في صفوف الشباب، وحصة المرأة من القوى العاملة لا تتجاوز 21 في المائة وهي الأدنى عالمياً. وأشار إلى أن تجزئة التدخلات وعدم لحظ الترابط بين مختلف الأهداف والغايات والأبعاد، كانت من أسباب القصور في تحقيق النتائج المرجوة في المرحلة السابقة.

21- وتناولت السيدة ميلاني هتشنسن المكوِّن البيئي في خطة عام 2030، وبيّنت مدى الترابط بين أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستشهاد بالهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدام وترابطه مع 12 هدفاً آخراً؛ وأكدت إمكانية معالجة قضايا الأمن الغذائي بإشكالياتها المتشعّبة والمتمثلة باستمرار الجوع رغم توفر غذاء يكفي الجميع، وتذبذب أسعار المواد الغذائية، وزيادة استهلاك الموارد الطبيعية وفقد الأغذية وهدرها، وذلك من خلال حلول مترابطة. كما أشارت السيدة هتشنسن إلى التحدّيات المتمثلة في نزعة صانعي القرار إلى ترجيح البعد الاقتصادي على حساب الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، والنظر إلى قضايا حماية البيئة كعبء مكلف وليس كفرصة يجب اغتنامها، واعتبار الأمن والسلام من القضايا المنفصلة عن التنمية. وتحدثت عن سُبل إحداث التغيير اللازم لتحقيق التحول باتجاه تنمية حقيقية مستدامة، ومنها اعتماد النهج المتكامل والمتوازن للتنمية المستدامة، وتغيير الأفكار السائدة، وتذليل العقبات المؤسسية التي تعزز النزعة القطاعية على حساب

التكامل، وتعزيز التآزر بين آليات التمويل المتنوّعة والمتاحة للأهداف المختلفة للتنمية المستدامة، وإقامة الشراكات، ووضع الاستراتيجيات المبتكرة.

**الجلسة الثانية: التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني**

22- ترأس الجلسة الثانية السفير مجدي راضي، ممثل وزارة الخارجية المصرية، وتحدث فيها كل من السيدة نتالي بوشي، رئيسة فريق النمو التضميني والتنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المركز الإقليمي للدول العربية؛ والسيد أديب نعمة، المستشار الإقليمي لدى الإسكوا حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والسيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والدكتورة نهال المغربل، نائبة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر؛ والسيدة عناية زيدان، من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛
والسيد زياد عبيدات، مدير خطط وبرامج التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن.

23- عرضت السيدة نتالي بوشي الأدوات المساعدة على إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الخطط الوطنية. واستعرضت بعض الأدوات التي طورتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما المذكرة التوجيهية لفرق الأمم المتحدة العاملة على المستوى الوطني والتي تتبنى منهجية ثلاثية الخطوات: الإدماج، وتسريع التنفيذ، ودعم السياسات (معروفة باسم MAPS)، بالإضافة إلى أوراق توجيهية مختصرة بحسب الأهداف أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

24- وقدم السيد أديب نعمه مقارنة بين الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 مشيراً إلى أن خطة عام 2030 أكثر صعوبة من الأهداف الإنمائية للألفية وهي تتم في ظروف دولية أكثر تعقيداً. ثم تحدث عن الطابع الكلي لخطة عام 2030 وعدم قابليتها للتجزئة؛ والاتساق بين أبعاد التنمية البشرية المستدامة الخمسة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والثقافي، وبين الخطة العالمية وخصائص المنطقة والأهداف الوطنية، وبين الغايات والوسائل. وعرض نموذجاً لمنهجية تفكيك الأهداف وتجميعها في سياق عملية التكييف الوطني مع الالتزام بالتكامل والترابط.

25- وتحدث السيد لؤي شبانة عن أولوية القضايا السكانية في البلدان العربية، لا سيما قضايا الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان، حيث إن معظم البلدان هي في المراحل الأولى من التحول الديمغرافي أو في المراحل التي تبسقه مباشرة. وركز السيد شبانة على التحديات الجسيمة التي تشهدها المنطقة مثل اللجوء والنزوح بسبب الحروب والنزاعات، والهجرة بوجهاتها المختلفة سعياً وراء فرص العمل وحياة أفضل، بما في ذلك من الأرياف إلى المدن. وشدد على الديناميات السكانية وتفاعلها مع الديناميات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إما إلى تحسن فرص تحقيق التنمية إذا ما اعتُمدت السياسات الملائمة، أو العكس أي زيادة اللامساواة والتفاوت في حال لم تعالَج القضايا السكانية.

26- وعرضت السيدة نهال المغربل التجربة المصرية في التخطيط وصياغة رؤية مصر لعام 2030 ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة 2030. وأوضحت أن مصر بدأت العمل على صياغة خطة التنمية الوطنية لعام 2030 منذ ثلاث سنوات، أي قبل اعتماد الخطة العالمية للتنمية المستدامة، وذلك باتباع آليات التخطيط الوطني، والاستناد إلى قاعدة معلومات وطنية وإجراء عملية تشاور شاركت فيها كل الوزارات المعنية والشركاء والخبراء، وهي خطة مكتملة العناصر، بما في ذلك الأهداف والإنجازات الكمية والمؤشرات وآليات الرصد والمتابعة. وعند اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، عمدت

الحكومة المصرية إلى مواءمة الأهداف والغايات الوطنية مع الأهداف والغايات العالمية، وعززت مسار التخطيط الوطني بتوسيع عملية التشاور في اتجاه المواءمة بين الخطتين العالمية والوطنية.

27- وتطرّقت السيدة عناية زيدان إلى معضلة عدم توفّر البيانات وسُبل معالجتها والتوجهات المستقبلية وآليات المتابعة. وشددت على أهمية تكييف المؤشرات على مستوى المنطقة العربية ضمن السياق العالمي للمؤشرات وكذلك تحديد أولويات كل دولة على حدة. وأشارت إلى وجود فجوة في العلاقة بين صانعي القرار والأجهزة الإحصائية عند تحديد الأولويات، وضعف التعاون والتنسيق والشراكة الحقيقية مع كافة الشركاء لتوفير البيانات، وعدم التزام الجهات المختلفة المنتجة للبيانات بالمعايير والتصنيفات والتعريفات الدولية المعتمدة، إضافة إلى عدم انطباق بعض المؤشرات على بعض الدول.

28- وعرض السيد زياد عبيدات التجربة الأردنية فقال إن خطة الأردن لعام 2025 تعتمد على رؤية بعيدة المدى لها طابع عام ومرن، تقترن بخطط تنموية تنفيذية لثلاث سنوات. وتجري حالياً عملية المقارنة والمواءمة الممهدة لإدماج الأهداف العالمية فيها مع مراعاة الأولويات الوطنية وبمساعدة الوزارات المعنية والشركاء الآخرين. وأشار إلى أن هذه المنهجية تحقق ترابطاً أوضح بين الأهداف والغايات المطلوب بلوغها والميزانيات العامة، مما يعزز فرص النجاح في تحقيقها، إضافة إلى تبيان مواقع النقص في التمويل من أجل السعي إلى توفيره من مصادر أخرى، بما في ذلك المساعدات الدولية. وأشار إلى أن الخطط التنفيذية تتضمن أيضاً مكوناً هاماً للتوعية والتواصل مع الناس.

## الجلسة الثالثة: تحدّيات التنمية على المستوى الإقليمي

29- خُصصت الجلسة الثالثة لمناقشة موجّهة مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات الإقليمية والقضايا الخاصة بالمنطقة العربية، وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة، ودور الشراكة والتعاون بين دول المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي المتابعة والاستعراض.

30- ترأس الجلسة الدكتور عبدالله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا لشؤون البرامج. وتعاقب على التحدث فيها السيدة ريم النجداوي، رئيسة قسم سياسات الغذاء والبيئة في الإسكوا، والسيد فاتح عزام، مدير معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، والسيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

31- عرضت السيدة ريم النجداوي أبرز النتائج التي خلص إليها العدد الأول من التقرير العربي للتنمية المستدامة، ومنها ازدياد معدلات الفقر، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية، والتراجع في وفرة الغذاء بسبب تقيّد الإنتاج الغذائي بندرة المياه وتدهور نوعية الأراضي. وتطرقت إلى مواضيع حيوية أخرى مؤثرة في المنطقة العربية كالعنف وعدم الاستقرار وهما من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة حيث سُجل وجود حوالي 11 مليون لاجئ و15 مليون نازح في المنطقة العربية في عام 2014. وأكدت ضرورة تناول هذه القضايا من منظور احترام كرامة الإنسان ورفاهه، وتأمين مجتمعات مستدامة ومنيعة، وتحقيق السلام. كما أكدت أهمية العمل الإقليمي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وضرورة إرساء الحَوْكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية لمواجهة التحدّيات المتجذّرة في ضعف المؤسّسات. كما أشارت إلى حتميّة التخطيط المتكامل وتحسين آليات التنسيق واستخدام الأدوات الحديثة لدعم القرار كالنمذجة والربط بين العلم والسياسات، وكذلك المواءمة بين التمويل واحتياجات التنمية المستدامة، وتحسين القدرة على جمع البيانات ومعالجتها من أجل صياغة سياسات فاعلة مستندة إلى الأدلّة. وشدّدت على ضرورة بناء القدرات البشرية، وتحسين البحث والتطوير، وتضافر جهود كافة الشركاء

العاملين في مجال التنمية من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وعدم انتقاص دور أيٍّ منهم.

32- وتحدث السيد فاتح عزام فأشار إلى ضرورة اعتماد منظور الحقوق في كل ما يتصل بالخطط التنموية العالمية والوطنية. وأكد أنه لا يكفي التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وهو أمر قامت به معظم الدول العربية، بل ينبغي الالتزام الفعلي بذلك من خلال مراجعة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع منظومة حقوق الإنسان. وأشار إلى أن مشاركة المجتمع المدني في العملية التنموية وفي صنع السياسات في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة وطنياً وإقليمياً مؤكداً الحاجة إلى توسيع نطاق هذه المشاركة ومأسستها في المؤسسات الإقليمية والوطنية من أجل زيادة فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
33- وتناول السيد زياد عبد الصمد مساهمات منظمات المجتمع المدني العربي في مسار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015 إقليمياً ودولياً، وأشار إلى أن المجتمع المدني يدعو إلى اعتماد نموذج تنموي جديد على الصعيد العالمي، يأخذ بعين الاعتبار معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي التي تولد اللامساواة. وتحدث عن التقدم الجزئي الحاصل في ما يتعلق بالشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، معتبراً أن مبادرة جامعة الدول العربية إلى تنظيم العقد العربي للمجتمع المدني خطوة إيجابية يجب البناء عليها. وشدد على أهمية التزام القطاع الخاص بمنظومة حقوق الإنسان، وعلى أهمية حماية الحيّز الوطني لصناعة السياسات من خلال تضامن كل أطراف التنمية الوطنية، على أن تلتزم الحكومات بصياغة الخطط التنموية بطريقة تشاركية تتيح مراعاة مصالح مختلف الفئات السكانية. كما شدد على أهمية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لأنه يتعلق بالسلم والحوكمة، وأهمية إصلاح السياسات الضريبية من أجل الحد من اللامساواة.

34- وعُرضت خلال هذه الجلسة نتائج المسارات السابقة ذات الصلة بالخطة العالمية للتنمية المستدامة على النحو التالي:

(أ) نتائج المؤتمر الوزاري حول "تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية - الأبعاد الاجتماعية" (القاهرة، 6-7 نيسان/أبريل 2016)، وعرضتها معالي السيدة غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي في مصر ورئيسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب؛

(ب) نتائج "الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة" (بيروت، 14 نيسان/أبريل 2016)، وعرضتها معالي السيدة عدالة الأتيرة، رئيسة سلطة جودة البيئة في فلسطين وممثلة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة؛

(ج) نتائج "اجتماع فريق العمل الفني العربي المعني بالمؤشرات السكانية في أهداف التنمية المستدامة" (القاهرة، 11-12 أيار/مايو 2016)، وأوجزتها السيدة إخلاص عرنكي، مساعدة المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن والعضو في فريق العمل الفني العربي المعني بالمؤشرات السكانية في أهداف التنمية المستدامة؛

(د) لمحة عن المسارات الإقليمية المعنية بدور المجتمع المدني بما في ذلك نتائج "المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (الدوحة، 20-21 نيسان/أبريل 2016).

**الجلسة الرابعة: المضي قدماً - العمل معاً لتحقيق تنمية مستدامة لا تستثني أحداً**

35- ترأس الجلسة السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتعاقب على التحدث فيها السيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، والسيدة كريمة القري، رئيسة قسم السياسات السكانية في إدارة التنمية الاجتماعية ورئيسة وحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا.

36- وتناولت السيدة ندى العجيزي التحديات التي تواجه المنطقة العربية وتعرقل المسار التنموي في عدة بلدان، ودور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى ضرورة دعم الجهود العربية في المجال التنموي ووضع رؤية عربية موحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون مع الجهات العربية والدولية، بما ينعكس إيجابياً على المواطن ويسهم في رفع مستوى معيشته. كما أكدت السيدة العجيزي أهمية التواصل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء أساسيين في عملية التنمية. ولفتت إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بادرت إلى إنشاء إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للاستجابة لاحتياجات البلدان العربية وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

37- وقدمت السيدة كريمة القري عرضاً حول عملية المتابعة والاستعراض بأبعادها الوطنية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على مبادئ الملكية الوطنية والشمولية والأسلوب التشاركي والشفافية وتحقيق النتائج، وعلى آليات إجراء الاستعراضات الوطنية وإعداد التقارير المواضيعية والإقليمية. وتطرقت إلى دور المنتدى العربي للتنمية المستدامة كمنبر إقليمي يتيح الحوار بين مختلف الجهات المعنية ويساهم في اتساق السياسات والمقاربات الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدت السيدة القري أهمية المتابعة والاستعراض في نشر التوعية والمناصرة وتبادل الخبرات والتحفيز على العمل الجدي لتوفير البيانات وتحسين نوعيتها وتحليل التقدم المحرز لتقييم الإنجازات وتحديد المعوقات وتسريع التنفيذ. وقدمت لمحة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في نيويورك في تموز/يوليو 2016 وستقدم فيه نتائج وتوصيات المنتديات الإقليمية، بما فيها الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016.

**الجلسة الختامية: عرض الرسائل الرئيسية**

38- اختُتمت أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 بعرض الرسائل التي توصل إليها المنتدى والتي تعكس وجهات نظر وخبرات المشاركين فيه وما عرضوه من إنجازات حققتها دول المنطقة وتحدّيات لا تزال تواجهها. وقد وافق المشاركون على هذه الرسائل بمجملها وهي مُدرجة في هذا التقرير حول المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 الذي يُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد في نيويورك.

## ثالثاً- المشاركون

39- حضر المنتدى 151 مشاركاً من المستوى الرفيع، بمن فيهم ممثلون عن الجهات المنظمة، أي الإسكوا، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وآلية التنسيق الإقليمي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، وممثلون عن الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة وبرامجها،

والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجموعات الرئيسية والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وعدد من البرلمانيين العرب.

40- وشارك 53 مندوباً عن ست عشرة دولة عربية، خمسة عشرة منها أعضاء في الإسكوا بالإضافة إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. وقد جاؤوا من وزارات متخصصة عدة كوزارات التخطيط التنموي والاقتصادي، والشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والتنمية الاجتماعية والعمل، والتنمية المحلية، والتنمية الإدارية، والمالية، والتجارة، والصحة، والبيئة، وعدد من أجهزة الإحصاء المركزي والمصارف المركزية.

41- وشارك أيضاً 42 ممثلاً عن منظمات الأمم المتحدة، و20 ممثلاً عن المنظمات الإقليمية والدولية، و22 ممثلاً عن المجموعات الرئيسية ومن ضمنها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، والشبكة العربية الإقليمية للبيئة والتنمية (RAED)، والعربية لحماية الطبيعة (APN)، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وجمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، والمجلس الأردني للأبنية الخضراء (GBC)، والاتحاد النوعي للمزارعات الأردنيات المنتجات/شبكة المرأة العربية المزارعة، وجمعية أصدقاء البيئة الأردنية، وجمعية الأرض والإنسان لدعم التنمية (LHAP)، وعدد من المشاركين من القطاع الخاص.

42- وشمل تمثيل الأمم المتحدة معظم الهيئات الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمي، وهي منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة.

43- ومن بين المنظمات الإقليمية المشاركة، منظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة المرأة العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، والصندوق السعودي للتنمية. أما المنظمات الدولية المشاركة فهي المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، ومنظمة الشفافية الدولية، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، وغيرها.